

الوعي المصطلحي اللّساني

د/ يوسف مقران

(المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة)

مقدّمة

لقد انصبَّ المنحَى الذي أخذت المصطلحيات تسلكه منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين على تأسيس النّقد المصطلحي، ليُطبّق على ما يُمكن من المعارف الإنسانية المُرسّخة في الأعراف الثّقافيّة، بما فيها المَعْرِفة اللّسانيّة التي تتخذ أشكالاً من الخطابات ⁽¹⁾. فنجم عن ذلك النقد المصطلحي وعيٌ مصطلحيٌّ غلب على فئة من اللّسانيّين. يهتمّ عند وصف الوعي المصطلحي، النّظر في تشكّله والتأمّل في كلّ ما يُسهم في ذلك. وقد استشعر هذا الأمر جُلٌّ من تعاطى مع المفاهيم اللّسانية ومصطلحاتها. ولكن لا ينبغي التسليم بأنّ الوعي بالمشكلات المصطلحيّة وأهميّة ضبط المصطلح، قد تمّ دفعةً واحد؛ بل تدرّج الوعي وتراوّبت مراجله وتفاوتت من لسانٍ إلى آخر.

1. عوامل الوعي المصطلحي:

ليس من دقّة المنهج أن يُتناوَل المصطلح. وكذا المصطلح اللّساني بالاقتصار على مكوّناته ومكوّناته الدّاخليّة لوحدها. فعلاقة الفرد (المستعمل) بذلك المصطلح. والواقع خارج حدوده وأطرافه كما جاء في ذات الفصل المشار إليه في هذه الفقرة. مُعتَبَرُ أساسيٌّ في المعادلة التي



نتمثل مُتغيّراتها في بحثنا هذا. ويتأبى القفز على تلك الثروة اللفظية المصطلحية المرفقة بتحليلات اللسانيين (الفرد المستعمل) والتي تقف بارزةً مُسفرةً عن امتلاء روح أصحابها (اللسانيين المؤولين) بالوعي المصطلحي الذي نرى أنّه يرتبط بثلاثة عوامل أساسية، هي:

• مُداوَمة التّكوين والبَحْث

• امتلاك حسّ بيداغوجيّ

• هاجس تحديد المفاهيم

1.1 مُداوَمة التّكوين والبَحْث:

يعزو بعضُ الباحثين الوعي المصطلحي إلى استمرارية التّكوين وما يُفرزه من ضرورات مواصلة البحث الذي يقتضيه ميدان العمل والمستفسر بدوره عن الاستعمالات المصطلحية المختلفة⁽²⁾. فكَذلك لا يمكن اعتبار التّكوين الذي يحظى به اللّساني في اختصاصه مادّة ذات شغلٍ قد بلغ غايته فانتهى إذن، بحيث لن يبقى له بعد ذلك سوى أن يُقبل على أداء وظيفته إذا كانت له وظيفة متّفقٌ عليها وبادية للعيان. وذلك أنّ اللّساني باحثٌ. ويظلّ كذلك طيلة قبوله بهذا المقام. كأنّ الدّراسة والعمل الشاقّ هما الوجه الحقيقيّ الوحيد للّساني في عالم الشغل والبحث ودنيا العلوم والمعلومات. وقد يظلّ اللّساني لهذا السّبب عاكفاً على خدمة مصطلحية علمه على الدوام وعلى خلاف كثيرٍ من الباحثين والمحترفين، كالمختصّين في الرياضيات الذين قد لا ينتبه بعضهم كثيراً إلى مصطلحية علمهم في تركيباتها ومجازاتها باعتبار أنّ مادّتهم جاهزة ومحدّدة سلفاً وأنّ تسميّاتهم مستقرّة إلى الأبد. وقد رسّختها الوجهة التّعليميّة المتجذّرة في مجالهم وسخّرتها المجالات التّطبيقية التابعة كالفيزياء والكيمياء وغيرهما.





لعلّ هذا ما دفع أيضاً بأحد علماء الرياضيات والمنطق المتهوّرين. وهو داود هيلبرت (1862-1943) (David Hilbert). إلى الزعم بأنّه إذا عوّضنا في الهندسة مثلاً مصطلحي النّقطة والضّلع بغيرهما من الكلمات مثل الكرسي والطاولة فلن تتعرّض مفاهيم الرياضيات لأدنى تغيير ولا لأيّ تشوّه ولا انفصام. وليس من الغريب ولا التعصّب أن يعلّق رونيّه لافاندموم (René Lavendhomme) على هذا العبث الصارخ الذي من المفارقة أن يصدر عن ألمع الرياضيّين والمناطقّة، بوصفه مزحة سخيفة ومردودة ولا تليق بعلم دقيق كالرياضيات طبعاً⁽³⁾. بل أكثر من ذلك بكثير؛ ثمة من انتبه، في لحظة من لحظات التدبّر في علاقات اللّسانيات بالرياضيات وفيما رأينا أعلاه من قلة عدد المكترئين بتكوين مصطلحيّة لسانية قارّة، إلى سبب. من أسباب تلك القلّة. ذي صلة بعلاقة من هذه العلاقات. فأخذ ينصح اللّسانيّين بأن يأخذوا بأسباب التكوّن في الرياضيات ويهتمّوا بالتّحصيل في مجالها من أجل التمكن من اللّغة التي تُصاغ بها المفاهيم اللّسانية، وذلك بحجّة أنّ ما يفتقر إليه اللّسانيّون عادةً هو حسن الصياغة ودقّتها، كما تنقصهم العناية بشأن صوَرنة مادّتهم البحثيّة وبنيّتها. وقد وردت هذه النّصيحة على شكل عتابٍ في نصٍّ لإيف جانتيوم (Yves Gentilhomme):

« حينما يطّلع عالم الرياضيات على بعض مؤلّفات اللّسانيات الحديثة، تنتابه أحياناً أحاسيس. قد تكون على وجه حقٍّ أو باطلة بالجملة. بأنّ الأشياء ذاتها يمكن أن يُفصّح عنها بطريقة أدقّ ممّا جاءت عليه، وبطريقة فيها من الكثافة والبداهة ما يعين المؤلّف لو أنّه يملك تكويناً رياضياً كافياً وحالفه الحظّ في أن يكتسب بعض مفاهيم المنطق الصوري. فلنقل بصورة عامّة: حبذا لو سبق له أن طبّق ما يُدعى





العلوم الدقيقة، وبصورة خاصة: حبذا لو كان كُفناً في تسخير بعض المفاهيم التي هي جدّ أساسية في مجال الرياضيات، ويستعين نتيجة ذلك بالمصطلحية الرياضية المعاصرة. ما سيجنبه. من جهة. اكتشاف (أمريكا) في كثيرٍ من المناسبات ولمراتٍ لا تُحصى؛ وما يحفظه. من جهة أخرى. من الاستعمال المفرط لبعض المصطلحات الرياضية المنقولة إلى اللسانيات بطريقة فوضوية ومن دون أيِّ همٍّ تدقيقيٍّ، إن لم نقل وهي تحمل مفاهيم متناقضة». (4)

ونضيف إلى ما جاء في هذا النصّ حرفاً بالقول: حبذا لو تمكّن ذلك المؤلّف اللساني من اكتساب كفاءة الاقتصاد في استعماله لبعض المصطلحات التي اعتاد تناولها في مجال اللسانيات وهو غالباً ما لا يحتاج إليها ضرورةً. لهذا فبقدر ما سنرى أنّ مدار ما يؤجّج ذلك العتاب يرجع في الأساس إلى ظاهرة التكرار والاجترار، سنكون قد كشفنا أنّ تشومسكي غالباً ما يتعامل على الأنحاء التقليدية وكذا الأنحاء البنوية لا لشيءٍ إلّا لكونها تفتقر إلى الدقّة في الصياغة مع إقراره. من جهة. بأهمية تلك الأنحاء من حيث المحتوى؛ ووصايته. من جهة أخرى. بالتحفّظ دون الانحناء أمامها بالتقديس. ما جعله يُبدي بذلك استعداداً للأخذ بكثيرٍ ممّا خلّفته تلك الأنحاء. لكنه يضع شرطاً يقول بضرورة إعادة التّظر في طريقة صياغتها للمفاهيم ويصحّح بواجب معالجة أشكالها رياضياً ومنطقيّاً كما يتسّى لجميع فروع العلوم الإنسانية أن تُطبّق عليها المعطيات الرياضية والتقنيات المعلوماتية: وهذا ليس بالأمر الغريب ولا النادر وهو ما يؤكّد عليه عبد الرحمن الحاج صالح كما في المقتبس الآتي: «إنّ اللّغة إذا نظرنا إليها باعتبارها ظاهرة من ظواهر هذه الدنيا فهي كسائر الظواهر الطبيعية قابلة للرصد والتحليل والتقنين والتعليل. فلا يُستغرب أن يدخل





في تحليلها وتفسيرها التكميم والمعادلات الرياضية؛ إذ العلم الصحيح يُبنى كما هو معلوم على الاستقراء والاختبار من جهة واستخدام الوسائل العقلية من جهة أخرى»⁽⁵⁾. ومن هنا أخذت المصطلحيات الحاسوبية التي تعمل على حوسبة المعطيات اللسانية، تشكّل تحدياً معرفياً بالنسبة للغة منذ أن أخذ الإعلام الآلي ينضج في أربعينيات القرن العشرين.

وفي هذا الصدد يرى ميلكا افيتش (Milka Ivit) في كتابه Trends in Linguistics أن هذه النظرية المرتبطة بتلك المصطلحيات وبهذا الإعلام الآلي قد طوّرت الدرس اللغوي المعاصر بتعاضدها مع المناهج المعرفية الحديثة مثل اللسانيات البنوية. وذلك بما أوضحته من أن اللغة نظام يتشكّل من وحدات محددة تحديداً دقيقاً، ويرتبط بعضها ببعض بعلاقات متبادلة، وأن هذه الوحدات محدودة من حيث العدد، وليست كبيرة، ولكن توليفاتها تمتد إلى ما لا نهاية. واعتماداً على هذه المقولة نجح علماء الرياضيات في تطبيق منهجهم التحليلي على اللغة⁽⁶⁾. وكذلك تتأتّى الحاجة إلى التكوين، ممّا أسماه الابستيمولوجيون همّ توسيع الآفاق والزوايا (Élargissement des perspectives).

وهو همّ لا يُمكن الاستجابة له من غير الاستسلام لضرورة نقل المفاهيم وبالتالي النظري في المصطلحية التي تكون قد وُضعت كأرضية في العلوم المنقول منها. وستظلّ اللغة موضوعاً مشتركاً بين هذه العلوم كلّها كما يرى عبد الرحمان الحاج صالح قائلاً:

« هذا والذي جمع بين العلميين كالفيزيائي والإلكتروني وغير العلميين للدراسة النظرية والتطبيقية هو اهتمام بعض هؤلاء وأولئك بظاهرة اللسان البشري وشعورهم بعدم اكتفاءهم بما تمدهم لهم مادّتهم حول



هذه الظاهرة المعقدة العويصة (وإن كانت أقرب الظواهر إلى الإنسان) وبحاجتهم المسيسة إذن إلى التعاون مع غيرهم للخوض في مثل هذه الدراسة. ولم تكن اللسانيات الحديثة بغريبة في هذا التقارب والتعاون إذ أقبل عليها الكثير من المهندسين وغيرهم يسألون أصحابها عن بنية اللغة ومجاريها. وهكذا تكوّنت الفرق من الباحثين المختلفي الاختصاصات يجمعهم اهتمام واحد هو الاهتمام بظاهرة اللسان البشري والبحث عن مجاريها وقوانينها وأسرارها»⁽⁷⁾.

ويبقى أنّ ذلك يحتاج إلى تعاطي الكتابة طيلة مشوار البحث والتكوين لنشر الأفكار والمفاهيم المتحصّل عليها مع امتزاج العلوم، وكذلك يقتضي الإعلان عن نتائج البحث المتوصّل إليها أثناء الاعتكاف على دراسة عناصر جزئية متوقّفة على علومٍ بمفردها. والحال إنّ، حتّى في هذه الحالة، تشكّل المصطلحية في حدّ ذاتها عقبة أمام كلّ كتابة منسجمة⁽⁸⁾.

2.1. امتلاك حسّ بيداغوجي:

أمّا الوضع الحرج الذي يجتازه المصطلح اللساني فقد قيّض له من يعي قضاياها ويحسب له الحسابات الضرورية وهم اللسانيون المنظّرون الذين خصّصوا قسماً من عملهم ومن راحتهم للتأمّل في مصطلحية علمهم بالموازاة مع انشغالاتهم البحثية الصريحة. وذلك في المعالجات المصطلحية الضمنية وعلى الرغم من قلة الاكتراث المشار إليها أعلاه. إذ يُشترط في هذا السياق على كلّ لسانيّ أن يملك أولاً ضرباً من المعرفة الهندسية بموضوعه وأخرى مكرّسة أكاديمياً. ثمّ يشتغل على دراسة موضوعه دراسةً اختباريّة وعلميّة. وأخيراً عليه أن يتدبّر حاله بطريقته الخاصة. أو بما يُصطلح عليه عادةً. لتوصيل المعرفة اللسانية بمصطلحية





دقيقة: فيقتضيه ذلك كله نوعاً من البيداغوجية والتعليمية إلى جانب تحليل الواقعة اللغوية ووصفها. لاحظ مثلاً هذا الاكتراث عن طريق المعالجة المصطلحية الضمنية المسجّرة في كنف السياق المعرف، والذي يوحي بأنّ الأمور بعيدة تمام البعد عن أن تكون تامة ومحسومة:

« Par parole nous entendons désormais le système auditif des symboles linguistiques, l'enchaînement des sons articulés »⁽⁹⁾.

فمثل هذه المقدمات الحريصة على التوضيح، وإن كان إدوارد سابير (Edward Sapir) يصطلح عن طريقها من موقع اختصاصه مع قرائه المطلعين ويطمح من خلالها إلى تكريس المفهوم الذي يقصده من مصطلح parole (الكلام)، تدلّ في آن على قلقٍ يثيره الحسّ البيداغوجي والحذر دون سوء التفاهم والفهم وعلى وعيٍ مسبقٍ بأنّ المفاهيم غير دقيقة وغير محسومة مهما تُنَحّ لمصطلحاتها من سُبُل التّداول إلى غاية اشتهاها. بل إنّ كثرة التعامل معها وفق مفاهيم غير محدّدة ومبهمة أحياناً. نظراً لشهرتها تلك المزعومة. هو الدافع الأساس إلى مثل هذه الوقفات التوضيحية التي يُتحرى فيها الدقّة مخافةً تسطيح الأمور وتمييعها، وخشية الجري وراء مجرد تكديس المعرفة. وفي هذا الصدد تستقصي الباحثة روسيتزا كيهانج (Rossitza Kyheng). من جامعة باريس⁽¹⁰⁾. الكيفية التي تمّت بها مفهومة مصطلح parole عند دي سوسير، وتستجلي المراحل (شبه التعليمية) التي تدرّجت عليها تلك المفهومة. فتذكر الحاجة البحثية والبيداغوجية التي ألحّت على هذا الأخير بأن يقف حينئذٍ عند المصطلح، منذ المرحلة الأولى التي أخضعه فيها للتفريغ من المفاهيم الدائرة حوله والتي كانت سائدة قبله، إلى المحطة حيث يقدّم المفهوم الذي يقصده هو الآخر وحيث



يضع علامة دالة على تحوّل في تصوّر الأشياء ⁽¹¹⁾. وذلك في إطار ما تبلور لديه من فكرٍ ورؤى وفي حدود زاوية الموضوع التي اختارها، وانطلاقاً من الابستيمولوجية والنظرة المعرفيّة الوجوديّة اللتين سلّطهما على عمله العلمي الوصفي التّصنيفي، والتّنظيري، والتّعليمي ⁽¹²⁾.

ومن هنا نلفي كذلك لويس يلمسلف يقدّم عمليّة التعريف على وضع المصطلح. أي يفصّل السّبق بتعريف المفهوم المراد تناوله وتقديمه. مع الاحتفاظ على المصطلح القديم. على (مجرّد) البحث عن مصطلح جديد كلّما جدّت المفاهيم وعلى وضع ما من شأنه أن يقدّمه في زيّ قشيب من باب التميّز أو الطرافة بل الموضة. لذا فهو، وإن كان من رواد اللّغة الواصفة. وأوّل من استعمل هذا المصطلح الذي لا يملك الجميع مفاتيحه، لا يولي للمصطلح. أي عمليّة التسمية الحداثيّة. إلا أهميّة ثانويّة. مع العلم. أنّ المصطلح جزء من تلك اللّغة الواصفة. وذلك. كما يعمد إلى شرحه. يرجع إلى حتميّة إعادة التعريف كلّما استدعى الأمر ذلك ⁽¹³⁾. ثمّ إنّّه ليس بمجرّد ما تُضاف إلى المفهوم بعض الخصائص أو يُعاد تنظيمه سيستدعي الأمر وضع مصطلح جديد مكانه. لأنّه قد يكون السّبب في لجوء البعض إلى استبدال المصطلحات ببعضها البعض خاصّة عندما تتناقل المفاهيم عبر الترجمة، قد يكون السّبب جهل المترجم بوجود ذلك المفهوم الذي كان يؤدّيه مصطلح من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار. على الأقلّ في الهامش. حيث يُشار إلى العلّة الحقيقيّة التي أدّت بالمترجم إلى العدول عنه إلى غيره وما هو وجه الضرورة الذي يكون قد اقتضى ذلك مهما يكن قصوره في ثقافته الخاصّة.

كما أنّ صياغة الأفكار وفق الإشكاليات المطروحة والتعريفات المراد تناولها، كلّ ذلك يلعب دوراً حاسماً في تبيان الحقائق التي تمّت دراستها





كما يفرض استعمالاً لمصطلحاتٍ بطريقة واعية وملتزمة. فبالتالي متى يعي المتلقي أنّ ما يطّلع عليه من المعرفة اللسانية ليس ملكاً مشاعاً له، كلّ ما يقدّمه الباحث بأسلوبه الخاصّ يندرج ضمن القسم الذي يمكن عدّه (ملكاً لهذا الأخير) إذ يقدّمه بنوعٍ من بيداغوجيّة خاصّة. وعلى الرّغم من كونه قد يتضمّن جزءاً من الرّصيد المشاع، فصياغة المعطيات جزءٌ هامٌّ من البحث، بل هو ما يقاس به تفاضل الباحثين، ويشهد على أصالة الباحث ويحكم على قيمة إنتاجه العلمي الفريد. غير أنّ ذلك يُسهم أحياناً في تكريس الاختلاف. فأن نعرف أنّ دروس اللسانيات لدي سوسير كتابٌ موضوعٌ بناءً على محاضرات هذا الأخير، من قبل ثلّة من تلاميذته الذين رتّبوا بمنهجيتهم الخاصّة ما سجّله معطياتٍ ممّا حضروه من تلك المحاضرات، يغيّر كثيراً من الأشياء مقارنةً بما لو كان الكاتب المباشر لذلك الكتاب هو دي سوسير نفسه وقياساً بالأهداف التي يكون هذا الأخير قد ابتغاها من نشره لدروسه تلك، وذلك على الرغم من القداسة التي فرضتها نسخة تلاميذه على تلك المحاضرات بل على أعماله اللسانية والفقهية والمقارنة كافة⁽¹⁴⁾.

وهذا قد فتح المجال لكلّ مُريدٍ أن يُرفق نسخته بحواشٍ كثيفة على سبيل التوضيح والتدقيق في المسائل الابدستيمولوجية المتعلقة باللّسانيات وباللّغة، والتي يكون دي سوسير قد أثارها خلال دروسه إن ظاهراً أو تقديرًا. وقد وقع الخلاف بالفعل إلى درجة أنّه ظهرت مؤخراً نسخة تحمل عنوان (Écrits de linguistique générale) كادت أن تُغيّر الوضع فتُقلّب النسخ السابقة رأساً على عقب⁽¹⁵⁾. وكان المحقّقون قبل العثور على هذه النسخة يتراشقون بالتّهم حول ضلوع كلّ خصمٍ في تحوير المفاهيم نتيجة سوء استعمال المصطلحات. يمكن استرجاع هنا





. على سبيل المثال . ما كان ردولف انجلر (Rudolf Engler) يرمي به زميله شليجل (Schlegel) في خصوص سوء استعمال هذا الأخير لمصطلحي (Scientifique) و (Historique) إلى درجة تنافي المصطلحين بعضهما بعضاً. وكلّ يسند إلى أستاذهما المشترك دي سوسير ما يزعم من مذهب فيما يقول⁽¹⁶⁾ . لكن مهما تبلغ الخلافات حدّ الخطورة، فإنّ ذلك ينمّ عن الحسّ البيداغوجي المرفق لها والذي تولّد لدى بعض اللسانيّين . على غرار هذين الباحثين المحقّقين . مع انطوائهما على وعي مصطلحيّ مثير للانتباه . وقد برز على إثر هذا الحسّ عاملاً آخر لهذا الوعي هو كثرة الميل إلى تحديد المفاهيم الذي بلغ بدوره حدّ الهوس عند بعضهم كما نستشرّد به في المطلب الآتي.

3.1. هاجس تحديد المفاهيم:

لقد شخّص عبد السّلام المسديّ هذا الهاجس فأسماه رسم حقل المفاهيم. وهو ما يؤدّي إلى التّكثير من إعادة التعريف كما يتنافى عنده مع الاستخدام الشائع للألفاظ على غرار ما يشرحه هذا المقتبس: «فالحاصل إذن أنّ ما ينشده البحث المعرفيّ من رسم حقل المفاهيم من خلال جدول الألفاظ كثيراً ما يتعدّر عند الإبقاء على الاستخدام الشائع»⁽¹⁷⁾ . ويتكاثف هذا المشكل في حالة اللّغة العربيّة التي تعتمد المخطّط التقليدي . أي الترجمة واستحضار المفهوم من خلال اللّغة المصدر . ذلك أنّ لغة أهل العلم، وبخاصة اللّسانيات، لغة تختصّ بمفردات يصعب على المترجم أحيانا الإتيان بمثلها في لغته، إذ تكمن الصعوبة في فهم مدلولات المصطلح الأجنبي من جهة وفي إمكانية التعامل مع الموروث اللغوي العربي من جهة أخرى. لذلك نلجأ تارة إلى التعريب وأخرى إلى تفسير المصطلح أو كليهما معاً رغم أنّ للعربية قدرةً عالية على احتواء مشكلة





المصطلح الغربي بما يتناسب وصناعة المعجم اللغوي العربي. والحال إنه على الرغم من ذلك الهاجس فقد حاد كثيرٌ من رواد التحديد المفهومي عن القواعد التي طالما تغنت بها المصطلحيات الكلاسيكية.

لهذا نتساءل: هل يجهلون تلك القواعد أم يجحدونها عن قصدٍ ومع علمهم بوجودها؟ فما عدا ليلى المسعودي التي نذرت عملها المصطلحي لمراجعة المعجمات والأعمال اللسانية العربية وفق القواعد المصطلحية المتعارف عليها عالمياً⁽¹⁸⁾، فالمجال يكاد يخلو من المحسوبين على النظرية المصطلحية العامة. وتظلّ مهمة تحديد المفاهيم عامة إذ لا تقتصر على علمٍ دون آخر، بل ثمة من المختصين في مناهج البحث العلمي وفلسفته من يذهب إلى اعتبار الإغفال عن تحديد المفاهيم من أخطاء التوثيق في حد ذاته، تلك الأخطاء التي لا يُتوقع معها التوصل إلى النتائج المرجوة؛ ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتلك المفاهيم التي يُعوّل على الاصطلاح عليها بواسطة كمٍّ هائلٍ من المرادفات كما في علم النفس مثلاً حيث «يستعمل بعض البحاث مصطلحات علمية كالدور، والموقف، والباعث، والحافز، والدوافع، والقيم دون تحديد مفاهيمها وفق أهداف البحث أو الدراسة، والتي قد تتداخل حدودها عند بعض المدروسين (العينة) فتكون الإجابات منحرفة عن أهداف البحث ويبرز التباين بين مفرداتها، وذلك لأسباب علمية وثقافية ناتجة عن عدم تحديد المفاهيم من قبل الباحث وغموضها لدى بعض المبحوثين»⁽¹⁹⁾.

2. اتجاهات الوعي المصطلحي:

حينما نعتبر العوامل السابقة سيُصبح من الطبيعي أن نلفي لدى بعض الباحثين في مجال اللسانيات. المنظرين منهم والمطبقين سواء بسواء.





إحساساً بمُشكلات المصطلح اللّساني. لكن ثمة مَنْ أعرَضَ مِنْهُمْ عن دراستها وحلّلتها داخلَ المتون اللّسانية وخارجها تحت شعار (لا مُشاحة في الاصطلاح). وهناك مَنْ عرض شيئاً من تلك المشكلات المصطلحيّة داخلياً بهدف التّوثيق والتّدقيق ورفع اللّبس مِنْ غير الولوج فيها صراحةً مِنَ البوابة المصطلحيّة الخاصّة. وآخرون تفتّنوا فعلاً إلى ضرورة البحث أولاً عن خلفيّة معرفيّة صلبة لتأطير العمل المصطلحي اللّساني تأطيراً علمياً صريحاً. ويهمّ التطبيق المصطلحي . على مدى ما ينشغل به المرء . النّظر في هذه الاتّجاهات الثلاثة جمعاء لغاية منهجيّة هامّة في ذاتها ومهمّة بالنسبة للدّرس اللّساني ومثريّة على مستوى المصطلحيات التي نكرّر دائماً أنّها لا محالة ملتفتة إلى التطبيق المصطلحي.

1.2 لا مُشاحة في الاصطلاح:

نلمس عند مَنْ يقول باللامّشاحة في الاصطلاح استشعاراً لخطورة ضبط المصطلح والمفهوم معاً؛ وهو ما نستشفّه مِنْ خلال الميل إلى تعريف المصطلح وإعادة تعريفه ولو نسبياً. لكن وعلى الرّغم مِنْ ذلك أو بسبب مغالاة غيرهم في تبني مبدأ التّعليل، فإنّهم عفوا مشاركتهم في الأمور الثّانويّة. إن لم نقل الأمور الثّانويّة على حدّ تعبير بعضهم. في سبيل إرجاع التطبيق العملي هيّبه. ذلك أنّ اللّغة عندهم. وأصلاً. مزوّدة داخلياً بما مِنْ طبيعته أن يودّي إلى أَمْن اللّبس ذاتياً ما دام مَقصدها مُوجّهاً نحو الإفادة وباعتبارها أداة للتخاطب والتّفاهم، وهذه الوظيفة حقّاً لم يغفل عنها القدماء ⁽²⁰⁾. ثم إنّ هذه الطائفة، على الرّغم مِنْ الطّابع السلبيّ البادي على رأيها، أسهمت كثيراً في نقل الدّرس اللّساني الغربي إلى العالم العربي وفي تقدّم الأوّل على إثر تطبيقات روادها الذين لا يُبالون حقّاً وتحقيقاً بالعراقيل التّسمويّة الجذريّة والعرضيّة. مرّ أنّهم يركّزون في





ذلك على مبدأ اللامُشاحة في المصطلح؛ يُفسّر هذا المبدأ عندهم تفسيرات جمّة على غرار اعتبار « أنّ دلالة الألفاظ فيها [النصوص المراد ترجمتها] محدودةٌ مضبوطةٌ، وليست محلّ جدلٍ أو نزاعٍ في غالب الأحيان. فأهمّ ما يُعنى به صاحبُ العلم هو الفكرة والنظرة الموضوعيّة، دون تأثرٍ بشعورٍ فرديٍّ أو بعاطفة شخصيّة»⁽²¹⁾.

فالملاحظ من خلال هذا المقتبس أنّ التعارض حاصلٌ بين المفاهيم العلميّة والآراء الشخصيّة، ما يؤوّل إلى اعتبار مصدر الانشغال بالقضايا المصطلحيّة اللّازمة، شبه معادلٍ للانزياحات الذاتيّة المتطفلة؛ فالأوّل بالتّالي أن يستغني عنها كلّ ذي اهتمامٍ بالفكرة والنظرة الموضوعيّة: ما يجعل العمل المصطلحي عملاً ثانوياً وفُضلة بالنظر إلى قيمة تلك الفكرة. ويرى إبراهيم مذكور في كلمة له أنّ قيمة لغة العلم في أن يلتقي عندها العلماء، وهي ولا شك اصطلاح وقد قيل قديماً (لا مشاحة في الاصطلاح). من هنا يحكم بأنّه من العيب أن يلتقي العرب عند اللفظ الأجنبي ثم يختلفون في مقابله العربي. كما يذهب إلى أنّ استقرار الاستعمال وشيوعه وذيوعه يمنح المصطلح العلمي قوّة تحقّق فيه أسباب البقاء والحياة، وأنّ المعجمات العلمية وسيلة ناجعة من وسائل البحث والدرس وعليها بذلك أن تأخذ باللفظ الشائع والاستعمال السائد، وعلى هيئتنا العلمية أن تعدّ معجماتٍ متخصصة يقرّها المشتغلون بالعلم في كل مادّة، وتلك رسالة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمجامع اللغوية والعلمية، واتحاد المجامع. وبذا نحقق وحدة المصطلح العلمي في العالم العربي كما حققها أسلافنا في النهضة الإسلامية.⁽²²⁾

إنّ مذهب اللامُشاحة في الاصطلاح قديمٌ إذ لا نزال نذكر عبارة الكسائي حين سُئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيّهم يقوم، لم





لا يقال: لأضربن أيهم ؟ فقال " أيُّ " هكذا خلقت . ولسنا نعرف تعبيراً أدلّ على الوصف المحض من تعبيره " أيُّ " هكذا خلقت⁽²³⁾ . وقد استمرّ هذا الاتجاه حتى لنجده في القرن الرابع عند ابن فارس الذي يصف أحكام العربيّة وفقاً للاستعمال ليس غير بتعبيره المعروف (ومن سنن العرب كذا وكذا)⁽²⁴⁾ . هكذا عثر بعض الباحثين على أثر بالغ الوضوح لفكرة (الأمشاح في الاصطلاح) وعلّلوا بها قلّة اكتراث بعض اللسانيين بضبط مصطلحيّتهم اللسانية ضبطاً دقيقاً بل ذهبوا إلى أنّ هذا لا ضير فيه . وذلك عندما قلبوا صفحات الكتاب لسيبويه ولم يجدوا فيه مثلاً أيّ استعمال لمصطلح الجملة على أهميّته، وإن كان مفهوم (الجملة) لم يُغيّب فيه أبداً، إذ غالباً ما يأتي تحت تسمياتٍ مختلفة⁽²⁵⁾ مثل الكلام وغيره . هذا، مع العلم أنّ مصطلح الكلام حين يردّده سيبويه بدوره لا يقوم مقام الجملة في كلّ الأحوال . فهو يحمله مفاهيم أخرى كثيرة غير مفهوم (الجملة)، ك (اللغة) و (النثر) و (الخطاب) . وإذا أراد تدقيق مفهوم الجملة استعمال الكلام المستغنى، والاستغناء، وكنت مستغنياً، ويستغني الكلام وغير ذلك⁽²⁶⁾ ؛ فيقول مثلاً: « ألا ترى لو قلت: (فيها عبد الله) حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك (هذا عبد الله) »⁽²⁷⁾ .

كما يسلم التذكير هنا بأنّ أمثلة هذه الظاهرة قليلة جداً قياساً بنسبة المصطلحات التي كان لسيبويه فضل استخدامها ثم كُتب لها الاستقرار في المصطلحيّة النحويّة ولم يتنازل عنها النحاة مهما يظهر على بعضها من اضطراب في الاستعمال داخل الكتاب عينه . وقد شكّل هذا الموضوع أحد المحاور التي تناولها حالياً المصطلحيات النقدية (قلّة اكتراث الأخصائيين بضبط مصطلحيّتهم: أسبابها وأبعادها ونتائجها) . كما نلاحظ، على سبيل المثال، المقتبس الآتي وصاحبه يتعرّض لمصطلح (اللغو) فنجده يتحدث عن (مصطلحات منهجية) يكون سيبويه قد استعملها قصداً:





« يمكننا أن نقول بدءاً إنَّ (اللَّغو) عند سيبويه هو: ما لا يعقد عليه من اللَّفظ في الإعراب. وهو هذا لا يعني بطلان مادة اللَّفظ، ولا يعني بطلان إفادة اللَّفظ، كما لا يعني بطلان الإعراب، فسيبويه يستخدم لهذا الأخير مصطلح اللَّحن، وهو لا يعني أيضاً التداخل والتشابك، فهو يستعمل لهذا مصطلحات منهجيّة أخرى كاللبس والالتباس حين يكون في هذا نوعٌ من البلاغة أو كلمة (ملغز) ويستعملها مرّة واحدة وبمعنى سلبى صريح. فاللغو عند سيبويه مصطلحٌ منهجيٌّ في مجال البلاغة النحويّة أو النظم، شأنه شأن الإسقاط مثلاً، فاللغو هو وجود اللَّفظ وانعدام عمله أمّا الإسقاط فهو حذف اللَّفظ وبقاء فائدته. واللغو بحكم كونه ظاهرة إعرابيّة له بعدان: .بُعد تركيبى ونقص بالتركيب قوانين تكوين الجملة الصحيحة من عناصرها. .وبعد نظمي ونقص به. في ضوء تحليلات الجرجاني. إبلاغ العبارة للمعنى أولاً وحسن التعبير عن هذا المعنى ثانياً ».⁽²⁸⁾

ونلاحظ . من جهةٍ أخرى . التجاء بعض اللّسانيين حديثاً إلى اعتناق فكرة اللامُشاحة في الاصطلاح اعتناقاً نسبياً، أي ليس عن قناعة وعن تمسكٍ بمذهبها بقدر ما يمثّل ذلك سلوكاً ظرفياً كثيراً ما تُمليه الحاجة الملحة على تجاوز مناقشة قضايا التسميات إلى الاشتغال بقضايا التعريف وإبراز المفهوم كما يشهد المقتبس الآتي:

« تعريف علم الأصوات: دعي علمنا بعلم الأصوات، خلافاً لعلم الصوت المقابل لـ Acoustique. إنَّ هذا الاسم هو ترجمة حرفيّة عن اللغات الأوروبية. وهو يختلف عن مصطلح المشترك أو سر صناعة الإعراب اللذين خصصهما بالتوالي الزمخشري وابن جني لهذا العلم. إلّا أنّه معروف في العالم العربي الذي تستعمل فيه ألفاظٌ أخرى إذ إنّ بعضهم يطلق عليه الأصوات اللغوية أو علم الفونيتيك. ومهما كانت





قيمة تلك التسميات، يهْمنا كيف عرّفه المجمع. فلقد جاء في مجموعات المصطلحات: (علم الأصوات: علم يبحث في الأصوات اللغوية من حيث مخارجها وصفاتها وكيفية صدورها) «⁽²⁹⁾.

فجميع مَنْ قرأ للكاتب الأكاديمي محمد رشاد الحمزاوي يعرف أنّ تفويت هذا الأخير لمناقشة تلك التسميات العديدة باسم اللامُشاحة في الاصطلاح. كما تدلّ عليه العبارة المسطرّ تحتها. إنّما حصل عن قصد منه لتيقّنه من أنّ ذلك لا يناسب المقام الذي تواجد فيه وهو مقام تعريف (علم الأصوات حسب المساهمة التي وقّرها المجمع في القضية⁽³⁰⁾). كما يقول الباحث ذاته. علماً أنّ أغلب ما وضع من المؤلّفات والدراسات والمعاجم يدور حول المصطلح تسميةً ومفهوماً. وكذلك تجتاز فكرة اللامُشاحة في الاصطلاح الدّرس اللّساني الغربي. فهذا مارسيل كوهن (Marcel Cohen) يفضّح أكبر مغالطة كرّستها المصطلحات المستعملة لتعيين الأسر اللّغويّة ولكنه بعد لفٍ ودوران ختم نقدَه المطوّل بالقول «إن هذه مسألة اصطلاح [ويستعمل صيغة Noms de convention]. فلا مشاحة في الاصطلاح»⁽³¹⁾. تماماً كما فعل محمد رشاد الحمزاوي في نصّه السابق. وقد حالفه أنطوان مايي (Antoine Meillet) في هذه الأطروحة، على اهتمامه المفرط بالقضايا التاريخيّة التي تؤوّل إلى التصنيف، فيرى أنّ تصنيف اللّغات تاريخياً إلى كلياتٍ ومقولاتٍ أمر لا ينبئ كثيراً. إن لم نقل بشيء. عن حال اللّغات العصريّة⁽³²⁾.

2.2 حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً:

ليس من الضروري أن يكون لهذا الاتجاه ناطقٌ رسميٌّ إذ لا يستند أصحابه إلى خلفيّة صريحة من حيث يستمدّ الزاد المعرّف في المنتظر مباشرةً،





خلفية من شأنها أن تشيد بفضل التأمل في شؤون المصطلح اللساني وضرورته. ولئن كان تعلقُ رواد الحلحلة الدّاخلية بالقضايا المصطلحيّة تعلقاً نسبياً، دون تحديد الإطار المعرفي المنهجي المعمول به مصطلحياً، فهي ذات جدوى فيما يتعلق بالمصطلحيات النّقديّة كما رأينا في مقالٍ آخر⁽³³⁾. وكذلك يستمدّ هذا الاتجاه عناصر القوّة من قدرة اللّغة على التعامل مع التجريدات والتخييلات. كما يلجّ على ذلك رومان ياكوبسون في سياق حديثه عمّا يفصل العلامات اللفظيّة عن جميع أنواع الرسائل الحيوانيّة⁽³⁴⁾. والنّمودج المعروف لهذا الاتجاه تلکم المعالجة المصطلحيّة التي عمد إليها دي سوسير في غضون تناوله لمصطلح الدليل اللّغوي تسميّةً أوّلاً ثمّ مفهوماً، وفي عزّ المعاودة التي برمجها لدرسه، كما يشهد النصّ الأتي: «ويزول الالتباسُ إن نحن أطلقنا على هذه المفاهيم الثلاثة المذكورة هنا [signifié signifiant/ signe] أسماء يدعو بعضها بعضاً مع تقابلها. فنقترح الاحتفاظَ بكلمة دليل للدلالة على المجموع وتعويض المتصور الذهني بـ signifié أي مدلول والصورة الأكوستيكية بـ signifiant أي دال وللمصطلحين الأخيرين فضلُ إبراز التّقابل الذي يفصل بينهما أو بينهما وبين المجموع الذي ينتميان إليه»⁽³⁵⁾. ويواصلُ منبّهاً إلى مقتضيات اختياره لتسمية (signe): «أمّا signe (أي دليل) فهو مُصطلحٌ إن نحن رضينا به فلأننا لم نجد له بديلاً نُعوّضه به فيما هو مُستعملٌ من الكلام»⁽³⁶⁾. ويجوز تطبيق حرفيّاً مُسوّغات دي سوسير السّابقة على اللّغة العربيّة في وضعها لتسميّة (دليل)، بل هي تمامًا ما أشار إليها م. الحناش رغم ما سجّلناه عليه أعلاه من الخلط في استعمال تسميّتين مُختلفتين للمفهوم نفسه: «وهي في رأينا ترجمة مُوفّقة أكثر من هذه [رمز] التي نعمل بها في هذا الفصل لأنّها تنسجم مع عناصر المصطلح: الدال والمدلول»⁽³⁷⁾.





ونرى أنّ مثل هذه التّماذج قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كثيرٍ من اللّسانيّين الذين حدّوا حدّوها. ذلك أنّ دي سوسير في حدّ ذاته يراجع مصطلحاتٍ كان يرى أنّها على الرغم من إمكانية الاحتفاظ بها عند الضّرورة كمصطلح دليل (signe)، فهي لم تعد تفي بالغرض إلّا في حدودٍ معيّنة، ولأسباب ترتبط بالخطابيّة والنصيّة ك(استدعاء بعضها البعض) كما رأينا أعلاه في المقتبس. وقدّم دي سوسير المفاهيم على شكل ثنائياتٍ من شأنها أن تضيف على ذلك السديم الذي كان سائداً قبله وضوحاً رياضياً مثلما شاء تشومسكي أن يتميّ ذلك على الباحثين بالنسبة لمصطلحات النحو التوليدي. غير أنّ المعضلة التي تترتّب عليها المحاولات الرّامية إلى حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلها هي الحشو- والتضخّم المصطلحي. لأنّ زعم القيام بالحلحلة في المتون اللّسانيّة يتطلّب . على الأقلّ . مراعاة الخطاطة الآتية: التّسمية -المفهوم -التّعريف - المعرّفات - القيود التّعريفية. وإذا ما تصفّح المرء هذه الخطاطة سيجدها تقوم على عناصرٍ من شأنها أن تحمل أيّاً كان على الوقوع في الحشو. إذ قد لا نجد فيها سوى خانة المفهوم التي يراد تشغيلها. أمّا باقي الخانات . وعددها أربع . فهي تُعرّض كلّها من يقصد تلك الحلحلة لخطر الوقوع في الحشو والتضخّم المصطلحي على الرغم من أهميّتها داخل الخطاب. ثمّ إنّ من يؤثر الإيفاء بمقتضيات هذه الخطاطة فاعرف أنّه لا يستوفي مبدأ الاقتصاد المطلوب في الكتابة اللّسانيّة باعتبارها كلاماً على الكلام⁽³⁸⁾ .

ذلك أنّ أكثر المنظرين للمصطلحات اللّسانيّة يتفقون على سيادة مبدأ الاقتصاد إلى جانب الشفافية والملاءمة والاتّساق بين المصطلحات في كلّ كتابة لسانية جديدة بهذا اللّقب⁽³⁹⁾ . فإذا كان الوعي المصطلحي يقتضي تحقيق المبدأ الأخير . أي الاتّساق بين المصطلحات . وذلك عن





طريق التأمل الذاتي في الكتابة اللسانية وبوساطة المعالجات المصطلحية كما سيأتي أدناه، فإنه يتهدد هذه الكتابة عينا إذا بلغ حد الإخلال بمبدأ الاقتصاد في استعمال مصطلحات المصطلحات: ما يؤول منطقياً إلى استحسان مذهب اللامشاحة في الاصطلاح على حساب حركة الحلحلة المهنية بالمشكلات المصطلحية الطارئة منها والملازمة.

3.2 تأطير العمل المصطلحي اللساني نظرياً:

وفي خصوص الطائفة التي تعمد إلى تأطير العمل المصطلحي اللساني نظرياً، فهي تحشد معظم المؤلفين للمعجمات اللسانية. لقد اهتمنا بقراءة مقدماتهم فوجدناها تسعى إلى مدّ العمل المصطلحي اللساني برصيدٍ نظريٍّ يكون أصحابها قد جنوه من فرط تعاملهم مع المصطلحات اللسانية وهي موظفة في المدونات التي يكونون قد أعملوا عليها الاستقرار. لهذا لا ينفك هؤلاء يدعون إلى تخصيص دراساتٍ مستقلة تُعنى بتلك المشكلات المصطلحية الخطيرة وفتح بوابة المصطلحيات على مصراعيها. واللافت للانتباه أنّ الطائفة الثالثة التي لا تتلاهى عن بسط يد المساعدة نحو التجارب المُفعَّلة الخاصة بالمصطلح في شتى المجالات، هي المعوّل عليها في سبيل استنباط الرّصيد المعرفي المطلوب فيما يخصّ العمل المصطلحي المنشود. بل ظهر مصطلح الوعي المصطلحي بل مهمة (استنشاء) الوعي المصطلحي في أحضان هذه الطائفة كما يدلّ الاقتبس الآتي. أحد نصوص عبد السلام المسدي المتعلقة بالخطاب النقدي الممارس هذه المرة على الأدب:

« لعلّ أوّل فريضة توجب نفسها على المهومين بالأدب وعلى المهوسين بخطاب النقد هي العمل على أن يتوقّر (الوعي المصطلحي) ، هي الكدّ





في سبيل أن يوجد هذا الوعي، وأن يحصل، وأن يكون. هي الكدّ في أن يبعثه هؤلاء المهمومون إن كانت بذوره خاملة نائمة، وفي أن يُنشئوه إن كان لزاماً أن يزرعوا بذرة ومشاتلة. هي مهمّة (استنشاء) الوعي المصطلحي ثمّ الارتقاء به إلى الإدراك المعرفي في غير ملاطفة لحقيقة اللّغة بالمجاز، وفي غير إذعانٍ لما تواتر وشاع ثم اطرّد من انزلاقاتٍ ذهنيّة تحرّف العلم عن مسالكه، ومن متلازمات تتيح لمن خاف صرامة الحكم أن يراوغ بين ظنّ بالتقدير وبقينٍ بالاعتبار. من المؤهل في ذاته بالحديث عن المصطلح؟ ومن الأولى في نظر العلم الخالص بمعالجة قضاياها التأسيسية؟ «40» .

فطبيعة هذه الأسئلة التي لا يتردّد المسدي في أن يسألها في كلّ مناسبة، هي التي دفعتنا إلى عدّه من أهل الطائفة الثالثة. ثمّ نلاحظ كيف ربط ذلك الوعي بالمعالجات المصطلحية التي لا تأنف العمل داخل اللّغة وعن اللّغة مهما يكن المجال: لسانيات أو أدب أو غيرهما. علماً أنّ المسدي هو من بين المتحمّسين لالتقدّ الألسني الممارس على الأدب كما يسمّيه .

خاتمة

إذا كانت الطائفة الأولى معذورةً في رأيها الصريح المتعلّق بتخوّفها على نفاذ الوقت والمجهود بحثاً في المسائل المصطلحية على حساب المسائل اللسانية، والطائفة الثانية مفهومةً في قلقها المنبعث من خطر ضياع المفاهيم اللسانية لعدم وضوح الجوانب التسموية الرافدة؛ فقد ثبت عندنا أنّ الطائفة الأخيرة لا تصدر أحكامها فيما يتعلّق بالمصطلح عامّة وبالمصطلح اللساني خصوصاً، عملاً بالحدس الذي يرتفق به درسها اللساني فحسب بل عن وعي كاملٍ بالقضايا المصطلحية الحساسة المترتبة عن الإشكالية المزدوجة المثارة أعلاه: لذا غلب على رؤاها التأمل



الذّاتي في كتاباتهم اللّسانية وتخصيص معالجاتٍ جوهريّةٍ أو ثانويّةٍ تنهض
بالحمّ المصطلحي.

هوامش ومراجع:

1 - يُنظر: يوسف مقران، تقاطعات المصطلحية ونظرية المعرفة (في سبيل ممارسة
النقد في مجال اللّسانيات)، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.13، الجزائر،
جوان 2011.

2- M.-C. L'Homme, Formation et recherche dans le domaine du
traitement automatique des langues en contexte universitaire,
Revue Les Cahiers du Rifal, n° 24, Rifal, Décembre 2004,
(p.56-60).

3- R. Lavendhomme, Terminologie mathématique, in Des
termes et des choses : questions de terminologie, Centre de
Terminologie de Bruxelles, Ed. La Maison du Dictionnaire,
Paris, 2000, (p.165-174), p.165.

4- Y. Gentilhomme, Interférences de vocabulaire entre deux
sciences, linguistique et mathématique, Revue Langue
française, vol.17, (p.44-58), p.44-45.

بل ثمة تطبيقات من هذا النوع: يُنظر مثال ذلك:

Didier Baurigault, Lexter, un logiciel d'extraction de
terminologie : application à l'acquisition des connaissances
à partir de textes, Thèse de Doctorat, Mathématiques et
informatique appliquées aux sciences de l'homme, École des
Hautes Études en Sciences Sociales, Paris, 1994.





5 - عبد الرحمان الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، ضمن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، (ص265.289)، ص267.

6 - ميلكا أفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، القاهرة: 1996، المشروع القومي للترجمة، ص432.

7 - عبد الرحمان الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، ص269.

8 - في خصوص العقبات المصطلحية التي تحول دون وضوح الكتابة العلمية، يُنظر- Jean Peytard, Écrire sous contrainte(s) terminologique(s) - et contre, Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie (grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.100-108).

9- E. Sapir, Le langage, p.27.

10 - سبق أن خصّصنا لهذه الظاهرة وقفة ضمن الوضعية المشخصة في الساحة العربية: يُنظر: يوسف مقران، واقع حال البحث المصطلحي في ضوء اللسانيات. المجال العربي أنموذجاً، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.14، الجزائر، ديسمبر 2011.

11- R. Kyheng, Comment a été conceptualisé le terme de “parole” ? Édition génétique du feuillet 176 des manuscrits saussuriens, Texto [en ligne], janvier 2008, vol. XIII, n°1. Disponible sur:<http://www.revuetexto.net/Saussure/Sur_Saussure/Kyheng/Kyheng_f176.pdf>. (Consultée le 10 mars 2008).

12 - Simon Bouquet, Ontologie et épistémologie de la linguistique dans les textes originaux de Ferdinand de Saussure (Communication au Colloque international ICHoLS (Potsdam 2008)), Texto 2008 [En ligne], URL: <http://www.revue-texto.net/index.php?> (Consultée le 10 mars 2008).





* تُفرض التسميات أحياناً من باب إبداء الوجه الحديث والمستحدّث (الحداثي) للشيء أو المفهوم أو الظاهرة المراد دراستها؛ يُنظر: محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، ط.2، الدار البيضاء: 2007، دارتوبقال للنشر.

13 - L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, Trad. du Danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, Ed. Minuit, Paris, 1971, p.19.

14 - S. Joseph, A propos de la philosophie du langage, Revue Langages, n°21, (p.03-34), p.07-09.

15 - F. de Saussure, Écrits de linguistique générale, Ed. Gallimard (édités par Simon Bouquet et Rudolf Engler), Paris, 2002.

16 - R. Engler, Sous l'égide de l'histoire : les métamorphoses d'un terme et ses enjeux théoriques dans la constitution d'une science linguistique au XIX siècle, Langue française, vol.48 n°01, (p.100-112).

17 - عبد السلام المسدي، اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، تونس: 1986، الدّار التّونسيّة للنّشر، ص85.

18 - ليلى المسعودي، عن بعض الأسس المنهجية في إعداد المعاجم المتخصّصة، اللّسان العربي، ع.41، 1996، (ص92.96).

19 - عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (د.م): 1999، مكتبة مدبولي، ص218.219.

20 - أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربيّة، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: 1957، مطبعة التّرقّي، ص49.59.



- 21 - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، القاهرة: 1972، مكتبة الأنجلو المصرية، ص173.
- 22 - إبراهيم مذكور، لغة العلم، مجلة اللّسان العربي، ع.27، 1986، ص 17.
- 23 - ابن جني، الخصائص، ج.2، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: 1952، دار الكتب المصريّة، ص292.
- 24 - ابن فارس، الصحاحي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت: 1963، مؤسسة بدران، ص205.
- 25 - محمد أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، بيروت: 1988، دار النهضة العربيّة، ص 17، 19.
- 26 - سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج.1، القاهرة: 1977، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ص149.
- 27 - المرجع نفسه، ص261.
- 28 - أسامة خليل، وشائج الرحمن بين لغة عدنان ولوغوس يونان، مجلة دراسات شرقيّة، ع.03 دار الألفباء، باريس، 1988، ص17.
- 29 - محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: مناهج ترقية اللّغة تنظيراً ومُصطلحاً ومُعجماً، بيروت: 1988، دار الغرب الإسلامي، ص233.
234. نقل مصطلح الأصوات اللغوية عن: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، وقال "وهو مؤلّف مخصّص لعلم الأصوات العربيّة". ومصطلح علم الفونيتيك عن: أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، ص66. كما أhal، بالنسبة لتوثيق مصطلح Acoustique، إلى مجموعة المصطلحات 71/6.75. وبالنسبة لتوثيق المعلومة الخاصّة بمصطلح المشترك. إلى Cantineau, Cours de phonétique arabe, Paris, 1960, p.132.



30 - محمد رشاد الحمزاوي، المرجع نفسه، ص233.

31 - M. Cohen, Les résultats acquis de la grammaire comparée chamito-sémitique, in Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris (Année 1933), Ed. Boinvin, Paris, 1934, p.17-18.

32- A. Meillet, Structure générale des langues modernes de l'Europe, in Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris, (Année 1935), (p.05-24), p.05.

33 - يُنظر: يوسف مقران، تقاطعات المصطلحية ونظرية المعرفة (في سبيل ممارسة النقد في مجال اللسانيات)، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.13..

34 - رومان ياكوبسن، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، بيروت: 2002، المركز الثقافي العربي، ص83.

35 - فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ترجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة، ص111.

36 - المرجع نفسه، ص111.

37 - محمّد الحناش، البنيويّة في اللسانيّات، ص200.

* غير أنّ الحشو المعني هنا يختلف عن ذلك الذي عايناه فيما يخصّ تشخيص الوضعية في السّاحة العربيّة والذي تنتج عنه ظاهرة التسطّيح والتميع. يُنظر: يوسف مقران، واقع حال البحث المصطلحي في ضوء اللسانيات. المجال العربي أنموذجاً، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.14...

38 - عبد السلام المسدي، التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، ط.2، تونس: 1986، الدّار العربيّة لكتاب، ص09 وص337.338.





39 - لمزيد من المعلومات يُنظر:

Franck Neveu, Les problèmes traductionnels des dictionnaires terminologiques en sciences humaines : le cas des dictionnaires de linguistique, in Réflexions autour de dictionnaires bilingues et multilingues, Deuxième séance du séminaire 18 décembre 2008, La Maison de la Recherche en Sciences Humaines de l'Université de Caen.

40 - عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، بيروت: 2004، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص77.

41 - عبد السلام المسدي، المصطلح النّقدي، تونس: 1994، مُؤسّسة عبد الكريم بن عبد الله.